مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصناعة وافاق تطورها في المنطقة الساحلية
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، فهيم سلامي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3901
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (22) العدد (2) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economic Science Series Vol. (22) No (2) 2000

الصناعة وأفاق تطورها في المنطقة الساحلية

الدكتور نور الدين هرمز*
فهيم سلامي**

(قبل للنشر في 2000/2/3)

□ الملخّص □

انطلاقا من إدراكنا العميق بأهمية الصناعة ودورها المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، بحثنا في واقع القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية. وقد وجدنا أن هناك قطاعاً صناعياً متميزاً، وخاصة القطاع العام، لكنه يعاني من مشكلات كثيرة.

أهمها علاقته مع الجهات الرسمية (وزارات المالية. التموين والتجارة الداخلية).كما أن القطاع الخاص يعاني قلة رؤوس الأموال الموجودة وضعف التوجه نحو الاستثمار في الصناعة. وما يزيد الأمر سوءاً في القطاع الخاص عدم وجود مدن صناعية مخدمة بشكل جيد.

كما وجدنا أن الكثير من الصناعات القائمة ملوثة للبيئة بشكل أو بآخر وفي ضوء هذه النتائج حاولنا تعزيز دراستنا التحليلية بالاقتراحات والتوصيات العلمية التي نراها مناسبة لحل هذه المشكلات والصعوبات.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة تشرين ــ اللاذقية ــ سورية.
** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة تشرين ــ اللاذقية ــ سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (22) العدد (2) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economic Science Series Vol. (22) No (2) 2000

The Industry and Potential Development in the Costal Region

Dr. Nur Al-Din HERMEZ*
Fahim SALAMI**

(Accepted 2/3/2000)

❐ ABSTRACT ❐

Starting from our deep understanding of the importance of industry and its central role in reaching the expected Economical Development, we investigated the status of industrial sector in the Coastal Region and we found that there is a distinguished industry, especially in the public Sector but it is suffering from many problems such as its relationship with the official institution (The Ministries of finance, Supply and Internal Trade).

Additionally the private Sector is also suffering from the shortage of the existing Capitals and the weakness of direction towards investment in industry. What is worst of all is the non-existence of a well serviced Industrial Cities. We found also that many of the existing Industries are environment polluting Industries in one way or another.

In the light of these results we have tried to enhance our analytical study by suggestions and recommendations which we consider suitable to solve these problems and difficulties.

* Assoicate Professor at the department of Economies and Planning, Faculty of Economies, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Master Student at the department of Economies and Planning, Faculty of Economies, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

الصناعة فرع من فروع النشاط الذي يتولى تحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغير المعدنية وغيرها من الثروات الطبيعية إلى منتجات قابلة للتداول ومجهزة للوفاء بحاجات الإنسان في الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

والمنطقة الساحلية هي الواجهة الغربية للقطر. كما إنها جزء من حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي في الشرق الأوسط.هذا الجزء يحوي الكثير من الخامات الزراعية والخامات اللامعدنية مثل الإسفلت الصخور، رخامية، شبة رخامية، بازلتية، كلسية.

كما يوجد فيه الكثير من الصناعات مثل تكرير البترول وصناعة الكهرباء والإسمنت والغزل والنسيج والألمنيوم والتبغ..... الخ.

لكن:

ما هو واقع القطاع الصناعي في هذه المنطقة ونحن على أبواب قرن جديد، وما هي المشكلات والصعوبات التي يعاني منها.وهل يوجد تلوث بيئة ناتج عن الصناعات القائمة.....الخ

كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عليها في بحثنا هذا.أملين أن نوفق في ذلك.....

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية،من حيث عدد ونوع الصناعات القائمة.

كما يهدف إلى تحديد الصعوبات والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على النشاطات الصناعية في المنطقة الساحلية. تمهيداً لاقتراح الحلول اللازمة للارتقاء بها،وجعلها اكثر تكاملاً مع بقية القطاعات وخصوصاً القطاع الزراعي الرائد في هذه المنطقة.

أسلوب البحث:

سنعتمد في بحثنا هذا على الأسلوب التاريخي حيث سندرس نشوء وتطور القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية.كما سنعتمد على الأسلوب الوصفي حيث سنصف بالأرقام واقع هذا القطاع ونحن على أبواب قرن جديد.كما سنصف الصعوبات التي يعاني منها.

وبعد ذلك سنجري تحليلاً لهذه الأرقام والمعطيات من أجل وضع الاقتراحات والحلول العلمية المناسبة لحل جملة المشكلات والصعوبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية في المنطقة الساحلية.

أولاً: دور الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية.

تحتل الصناعة مركزاً حيوياً في اقتصاديات المجتمعات الحديثة وتعد محركاً لا غنى عنه من محركات النمو وهي أساسية بالنسبة للبلدان النامية إذ تستطيع بها أن توسع قاعدتها الإنمائية وتلبي احتياجاتها المتزايدة. ومن جهة أخرى فان الكثير من الاحتياجات البشرية الأساسية لا يمكن إشباعها إلا عن طريق السلع والخدمات التي توفرها الصناعة.ويمكن بيان الدور الذي تتطلع به الصناعة في عملية التنمية على النحو التالي:

أ- الصناعة تحقق زيادة كبيرة في الدخل القومي لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع مستوى إنتاجية العمل الاجتماعي وارتفاع مستوى الإنتاجية يعني ارتفاع مستوى الدخول (متوسط الدخل الفردي) مما ينعكس بدوره على بقية أجزاء الاقتصاد القومي.

ب- إن معظم نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة تركز على ضرورة توفر حد أدنى من الاستثمارات في بداية انطلاق عملية التنمية الاقتصادية في سبيل خلق أقطاب للنمو والتي هي بمثابة وحدات اقتصادية قائمة لها قدرة التأثير على استقطاب وإقامة فروع وصناعات أخرى مكملة لها. وتعد الصناعة النشاط الأكثر قدرة على القيام بمثل هذا الدور واستقطاب مجمل عملية التنمية لما تحققه من تشابك اقتصادي بين الأنشطة المختلفة وبما تقدمه من معارف فنية وتكنولوجية ورفع لمستوى المهارات القائمة.

ت- إن التنمية الصناعية تؤدي إلى تنويع الاقتصاد القومي إذ يتغير التركيب السلعي للدخل القومي على أثر نمو وتدعيم حركة التصنيع وهذا يعني انخفاض الأهمية النسبية للمحصول الواحد كمكون للدخل القومي ومن ثم تقليل الآثار الضارة الناجمة عن تقلب أسعار المواد الأولية على الدخل القومي وتحقيق قدر كاف من الاكتفاء الذاتي.

ث- من جهة أخرى يترتب على إقامة الصناعات التصديرية زيادة نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات، ولاشك إن هذا يخفف من المشكلات التي تواجه صادرات الدول النامية إلى الأسواق الصناعية المتقدمة.

ج- ومن المؤكد أن الازدياد المستمر للتراكم الرأسمالي (الاستثمار) في الصناعة، يؤدي إلى زيادة طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة الناجمة عن الزيادة السكانية وفائض القوى العاملة الموجودة في القطاعات الأخرى.

ح- إن عملية التصنيع تؤدي إلى إحداث تغيير في البنيان الاجتماعي والثقافي للمجتمع وإرساء قيم جديدة وتقاليد وعادات جديدة نتيجة للاختلاف الجوهري في طبيعة العمل الصناعي عن العمل الزراعي ونتيجة لما يرافق عملية التصنيع من زيادة واتساع المناطق الحضرية.

أخيرا لابد أن نؤكد، أن تصنيع الإقليم أو المنطقة الزراعية سيؤدي إلى نمو الزراعة نفسها بسبب زيادة الطلب وتنوعه على المنتجات الزراعية،كما ستتولد زيادة في الطلب على منتجات القطاع الصناعي.

ثانيا: موقع ودور المنطقة الساحلية في الجمهورية العربية السورية:

إن المنطقة الساحلية السورية هي جزء من حوض البحر المتوسط والعالم العربي في الشرق الأوسط، ويبدو أن هذا الإطار الجغرافي العالمي الشامل هو التعريف الأكثر ملائمة لها مادياً كان أم اجتماعياً.

ضمن الإطار الجغرافي تعتبر المنطقة الساحلية كلاً متجانساً ومعرفاً بوضوح (طبوغرافيا – مناخ – مجموع أمطار الخ)

وفي الماضي كانت المنطقة الساحلية واحدة من أهم ثلاث مناطق في القطر وبالرغم من أنها صغيرة نسبيا (2.3 % فقط من الأراضي السورية) فان المنقطة الساحلية تشكل /11%/من مجموع السكان (1). /4% /من الأراضي الزراعية /22% /من الغابات و/10-12%/من الثروة الوطنية (2)

إن أهم الثروات في المنطقة الساحلية هي الثروة الزراعية وهناك أمثلة يجب إبرازها (56% من إنتاج التبغ، 78% من إنتاج الفول السوداني 99% من إنتاج الحمضيات (3). وفي المنطقة الساحلية /95%/من البيوت الزراعية المحمية والمستثمرة فعلا (4)

إلى جانب الزراعة، فان المنطقة تمتلك طاقة لتصفية /50 %/ من الـنفط، و/35%/ مـن توليـد الكهرباء (5) وانطلاقا من أن اكثر من /90% / من التجارة العالمية تتم عن طريق الموانئ البحرية (6). من هنا نستطيع أن ندرك أهمية مرفأ طرطوس ومرفأ اللاذقية ليس بالنسبة للقطر فحسب بـل بالنسـبة للـدول المجاورة أيضاً.حيث تبلغ الطاقات المرفئية لهما أكثر من /18 /مليون طن سنويا (7)

كما يعطي الشاطئ والعديد من المواقع الأثرية الهامة والموجودة في المنطقة. أهمية سياحية كبيرة لها وبالرغم من ذلك فان قيمتها العظمى بالنسبة للقطر تكمن في مواردها الطبيعية والبشرية المرتبطة بالبحر والساحل، وبالمقارنة مع دول أخرى تقع على البحر الأبيض المتوسط نجد أن امتداد الساحل السوري قصير، ولكن له أهمية كبرى في تنمية وتطوير عدد من النشاطات الاقتصادية الموجهة نحو الساحل والبحـر (نقـل البضائع، صناعات متنوعة – سياحة – صيد الأسماك – زراعة).

وبسبب أهميتها الاقتصادية ومساحتها المحدودة فان المنطقة الساحلية ومواردها الطبيعية تلفت الانتباه إلى ضرورة القيام بإدارة وتخطيط عقلاني دقيق للمنطقة على المدى الطويل.

ثالثا: واقع القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية:

حتى وقت قريب كانت أهم الثروات في المنطقة الساحلية هي الثروات الزراعية التي تعتبر عمـاد اقتصاد المنطقة الساحلية، ففي عام 1970م. كانت الزراعة أوسع القطاعات الاقتصادية نشاطاً، حيث كانت تشغل حوالي /60 % /من مجموع القوى العاملة (8)

ولم يكن هناك أي منشآت صناعية ضخمة بل كانت هناك حرف صناعية لا أكثر ولا أقل.

ولكن بعد عام 1970 – أي بعد الحركة التصحيحية بدأ الاهتمام بالقطاع الصناعي وخاصة القطاع العام،بهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة في المنطقة وبهدف الاستفادة من البنية التحتية المتطورة والمتمثلة في الطرق البرية والمرافئ البحرية.

والآن وبعد مرور ثلاثة عقود على هذه الإنطلاقة، نرى القطاع الصناعي متميـزاً فـي المنطقـة الساحلية حيث القدرة الكهربائية المولدة في المنطقة ولاسيما في محطة بانياس تعادل /30%/من إجمالي القدرة المولدة في القطر ككل. وفي مجال تصفية النفط نرى مصفاة بانياس التي تبلغ طاقتها السنوية /6 /مليون طن. وفي صناعة الأسمنت نرى شركة إسمنت طرطوس التي تبلغ طاقتها /32 % /من استطاعة القطر.

واللاذقية هي بلا منازع مركز الأنشطة الصناعية في المنطقة الساحلية حيث يوجـد فـي منطقـة اللاذقية (المدينة) تجمع من المنشآت الصناعية ذات الاستطاعة الرائدة مثل الخشب والمحركات والمنسوجات والجبس والرخام والتبغ... الخ.

وفيما يلي جدول بين المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام في الساحل السوري وعـدد العمـال والطاقة الإنتاجية:

منشآت القطاع العام في الساحل السوري وعدد عمالها وطاقتها الإنتاجية عام 1999م.

اسم المنشأة	سنة التشغيل	عدد العمال	الطاقة الإنتاجية/سنويا
شركة مصفاة بانياس	1981	3000	6 مليون طن متري
شركة طرطوس لصناعة الإسمنت ومواد البناء	1982	2500	1500000طن
الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية باللاذقية	1974	456	7700 محرك 260000 محول
الشركة العامة لصناعة الألمنيوم باللاذقية	1978	300	2000 طن
الشركة العربية لصناعة الأخشاب	1958	400	6700 م3
الشركة العامة للخيوط القطنية باللاذقية	1997	2200	15 ألف طن
مشروع توسيع غزل اللاذقية	-	2500	15 ألف طن
مشروع غزل جبلة الجديد	-	2200	15000 طن
شركة الساحل السوري الكونسروة جبلة	1977	350	5000طن
الشركة العامة لاستثمار الرخام وأحجار الزينة والجص باللاذقية	1982	900	80000 طن
الشركة العامة للإسفلت	1970	235	90 ألف طن
المؤسسة العامة للتبغ (فرع المنطقة الساحلية)	1974	6558	980طن
الشركة السورية لتسويق وتصنيع الفستق السوداني بطرطوس	1969	100	9980 طن
شركة الحرير الطبيعي بالدريكيش	1980	100	40 طن حرير
معمل تعبئة المياه بالدريكيش	1976	190	560الف صندوق مياه 3300 آلف ليتر مشروبات غازية
فرعي المطاحن في اللاذقية وطرطوس	1996	500	300 آلف طن
الشركة العامة لتوليد الكهرباء بانياس (المحطة الحرارية)	1982	869	680 م.و
شركة الغزل بجبلة	1978	1955	6850 طن
شركة النسيج باللاذقية	1982	1040	3400 طن

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموسوعة الاقتصادية للساحل السوري،1999

هذا على صعيد القطاع العام، أما على صعيد القطاع الخاص فكما تحدثنا، لم يكن هناك منشآت صناعية كبيرة وقد أنشئت عدد من المشاريع الصناعية بين عام 1950- 1960 ولكن أممت بعد قيام ثورة الثامن من آذار ومنها معمل الخشب في اللاذقية.

وخلال الفترة 1965 – 1970 كانت الفترة فترة ركود وتراجع في النمو الاقتصادي بشكل عام، ولم تشهد قيام أي مصنع في القطاع الخاص باستثناء بعض التراخيص الحرفية لورشات صنع البلوك وصنع المفروشات والحدادة والنجارة (9) وفي عام 1970 جاءت الحركة التصحيحية المجيدة، التي قادها الرئيس

حافظ الأسد فأعادت الثقة للمواطنين السوريين، وتم إنشاء العديد من المشاريع الصناعية في الساحل السوري وقد زادت هذه المشاريع بعد صدور قانون الاستثمار رقم (10) عام 1991.

وفيما يلي جدول يبين عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال في كل دائرة لغاية 1998/12/31م:

منشآت القطاع الخاص في المنطقة الساحلية بحسب الفروع الإنتاجية وعدد العمال:

نوع المنشآت الصناعية	غذائية	نسيجية	هندسية	كيميائية	المجموع
عددها	490	128	312	124	1054
عدد العمال	2425	1139	1169	470	5203

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لعام 1998 في مديرية صناعة طرطوس واللاذقية.

من خلال استعراض واقع القطاع الصناعي العام والخاص في المنطقة الساحلية هناك عدة نقاط لابد من التأكيد عليها وهي:

النقطة الأولى:

إن أغلبية المنشآت الصناعية العامة والقسم الأكبر من المنشآت الخاصة واقعة في المدن الساحلية (اللاذقية- جبلة- بانياس - طرطوس) وبالتالي هناك مدن بالكامل شبه خالية من المنشآت الصناعية وهي(الحفة، القرداحة، القدموس، الشيخ بدر، صافيتا).

ولاشك إن هذا الواقع ترك ويترك الكثير من الآثار السلبية على الطرفين معاً.

النقطة الثانية:

إن المنطقة الساحلية لم تستطع أن تستفيد من وجود المرافئ البحرية عن طريق إقامة منشآت صناعية تعتمد على مواد مستوردة من أجل إنتاج بضائع لأسواق التصدير، مثل هذه الأنشطة مفقودة في بنية اقتصاد المنطقة الساحلية.

النقطة الثالثة:

إن المنطقة الساحلية لم تستطع ان تستفيد من الإنتاج الزراعي المتميز في بعض الأنواع ولاسيما الحمضيات، وبالتالي لم نجد صناعات زراعية توازي أو تجاري التميز في الإنتاج الزراعي، كما أن المنطقة لم تستفد من وجود منشآت صناعية ضخمة (المصفاة مثلا) لإنشاء صناعات مكملة فالصناعات الكيميائية في القطاع العام باستثناء تكرير البترول معدومة وفي القطاع الخاص قليلة جداً.

النقطة الرابعة:

نلاحظ إن عدد المنشآت في القطاع الخاص هو قليل جداً، إذا ما قورن مع باقي المناطق في القطر، وفي إحدى الدراسات المقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية عام 1993 تبين أن/80%/من المشاريع الصناعية المستثمرة موجودة في محافظة دمشق وريفها ومحافظة حلب في حين كان نصيب المنطقة الساحلية /6% /، وهذا التفاوت غير مبرر إطلاقاً (10)

النقطة الخامسة:

وفيما يتعلق بالمدن الصناعية التي أثبتت تجربة البلدان المتقدمة والنامية على السواء أهميتها ودورها في تنظيم شؤون الصناعة وتطويرها وتأمين الاستقرار الصناعي والاقتصادي نلاحظ إن هذه الخدمة غير موجودة في الكثير من المدن في المنطقة الساحلية وخاصة المدن الداخلية. ولا يوجد سوى مدينة صناعية في كل من مدينة طرطوس واللاذقية وتجمع صغير في جبلة، وهذه المدن بالرغم من وجودها فهي لا تلبي الطموحات لا من حيث الحجم ولا من حيث الخدمات التي تقدمها للمستثمرين (11)

رابعا: المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية:

بداية لابد من التأكيد على أن المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية هي نفسها التي تواجه القطاع الصناعي في باقي مناطق القطر لذلك سنبحث في هذه المعوقات مدعمين البحث بأمثلة من المنطقة الساحلية.

أ – المعوقات التي تواجه القطاع العام

أولاً: انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الصناعية القائمة في عدد غير قليل من المنشآت الصناعية وفي مختلف الأنشطة.

إن تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة، تؤدي إلى تجميد لرؤوس أموال دفعت في معظمها بالقطع الأجنبي وفوات للربح من البيع في السوق المحلية أو بالتصدير، وكلاهما يعني توفير القطع الأجنبي اللازم لسد النقص في حاجة السوق المحلية نتيجة عدم الاستفادة من الطاقات أو تامين المزيد بنتيجة التصدير في مجال الفائض.

أما الأسباب الموضوعية التي أدت إلى انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة فتعود إلى:

1-عدم كفاية المواد الأولية الزراعية لعدد من المصانع بالكميات المطلوبة، كما هو الحال في معمل الكونسروة في جبلة. حيث كان المخطط خلال النصف الأول من العام 1999م.

(رب البندورة /150/طن، ومربى المشمش /160/طن) في حين كان المنفذ

(رب البندورة /14/طن، مربى المشمش /61/طن). وهذا يعود الى عدم توفر المنتجات الزراعية بشكل يكفي لتشغيل خطوط الإنتاج بطاقتها القصوى . (12)

هنا لابد من الإشارة إلى أن سياسة تسعير المنتجات الزراعية لم تكن مشجعة من اجل زيادة الإنتاج أولاً وسليمة إلى هذه الشركات ثانياً.

2- وجود مشكلات فنية وتصميمية في عدد من المعامل، كما هو الحال في شركة نسيج اللاذقية، حيث يوجد /392/ نولاً هوائياً تشيكية الصنع وهي من الرعيل الأول للأنوال الهوائية (سنة الصنع 1977) وعمرها التقني قد انتهى وهي تنتج أقمشة قطنية خفيفة كثيرة العيوب بسبب ضعف تكنولوجي تصميمي فيها إضافة إلى تخلف تقنيتها كونها قديمة مع الصعوبات في تأمين القطع التبديلية المناسبة لها وتوقف إنتاج هذه الأنوال في بلد المنشأ (13)،

وشركة أخشاب اللاذقية تقتني آلات قديمة ومهترئة ويدوية تعتمد على الجهد العضلي ولا قطع تبديلية لها كما أنها منسقة في بلد المنشأ (14).

3-عدم توفر القطع الأجنبي اللازم لتأمين قطع التبديل ومستلزمات الإنتاج المستورد. وهذا ما تعاني من أغلبية الشركات في القطاع العام ومنها مثلا: شركة الخيوط القطنية باللاذقية وشركة إسمنت طرطوس وشركة أخشاب اللاذقية التي تعتمد في صناعتها على الجذوع الاستوائية ذات المصدر الإفريقي \(15).

4-المنافسة غير المتكافئة: ان أغلب المنشآت الاقتصادية العامة تعاني من المنافسة غير المتكافئة، من قبل شركات ومنشآت القطاع الخاص، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وما منحه من ميزات للمستثمرين الصناعيين وغير الصناعيين.

مثلا: شركة الفول السوداني في طرطوس: وسطي أسعار الشركة للكغ الواحد /35 /ل.س بينما يدخل الفول المصري والصيني عن طريق مرفأ اللاذقية وعبر الحدود مع لبنان وبسعر /27 / ل.س للكغ الواحد واصل إلى القطر. مما رفع المخزون لدى الشركة حتى وصل إلى /1800/طن (16)

وشركة أخشاب اللاذقية تعاني من منافسة غير متكافئة وبالتالي صعوبة تصريف الإنتاج وتكدس المخزون ويعود السبب في ذلك إلى توفر المادة الخشبية بالسوق المحلية وبأسعار متدنية وهذه المادة بأنواعها مستوردة من قبل القطاع الخاص الذي استورد كميات ضخمة وقام بترويجها وتسويقها على حساب إنتاج الشركة علما بان هذه المادة الخشبية المستوردة غير مطابقة للمواصفات السورية (17).

ولاشك أن هذا المخزون المتراكم سوف يؤدي آجلاً أم عاجلاً إلى توقف الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة.

ثانيا: المشكلة الإدارية:

بشكل عام يمكن القول إن المشكلة الإدارية في القطاع العام الصناعي نجمت عن مشكلات تنظيمية – بشرية – قانونية، برزت من خلالها الظواهر السلبية التالية:

1- عدم وجود أسس موضوعية لانتقاء القيادات الرئيسية في القطاع العام الصناعي.
2- تدني مستوى الأداء وتخلف أساليب العمل الإداري.
3- المركزية الشديدة.
4- ضآلة الشعور بضرورة العمل الجماعي المؤسسي.
5- الضعف الشديد في الأجهزة القانونية والمالية والمحاسبية والتجارية والمصرفية والتخطيطية.
6- التسيب والإهمال وضعف روح المسؤولية والمبادرة.
7- قلة الانضباط وضعف الأمانة الوظيفية لدى البعض.
8- عدم استقرار اليد العاملة وعدم توفر العدد الكافي من الخبرات وعدم ايلاء التدريب الأهمية اللازمة بسبب تدني الأجور.

وقد انعكس هذا الواقع على الأداء الاقتصادي للشركات والمؤسسات الصناعية.

ثالثا: علاقة القطاع العام الصناعي مع الجهات الرسمية:

وترتبط هذه العلاقة بالشكل التنظيمي للدولة ففي إطار السلطة التنفيذية هناك مجلس الوزراء والمجالس واللجان المنبعثة عنه والوزارات والإدارات المختلفة ولكل من هذه الجهات علاقة مباشرة في

التخطيط وفي العمل اليومي ومتابعة أعمال القطاع العام الصناعي وفيما يلي أمثلة على بعض جوانب هـذه العلاقات.

1: العلاقة مع وزارة المالية:

تبدو هذه العلاقة من خلال الزوايا التالية:

أولا: من زاوية إقرار الموازنة التقديرية: إن مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة يقر الموازنة التقديرية والخطة السنوية في جلسة يرأسها الوزير المختص وهذه مناسبة لمراجعة عمليات التنفيذ عن السنة المنقضية ووضع أفاق العمل للسنة المقبلة. ولكن؟

وزارة المالية تعمل على مناقشة الموازنة التقديرية بروح المساومة وبنظرة سلبية للقطـاع العـام الصناعي، تحت عنوان التقشف ومنع الهدر. فتحرم هذا القطاع من أي قدرة على التحرك والتطـور. فهـي تعمل بروح جامع الضريبة، وبعقلية أمين الصندوق.

ثانياً: تبدو علاقة وزارة المالية بالقطاع العام الصناعي اخطر في مجال أخر وهو ارتباطها بالسيولة الماليـة للشركات، فعقلية وزارة المالية تجعل من وظيفتها أداة باتجاه واحد فهي تسـتولي علـى الفـائض وعلـى الاحتياطات والاهتلاكات السنوية وتحرك حسابات الشركات عندما تجد لها أي فائض في المصارف ولكـن عندما تقع أي شركة في مشكلة سيولة تتباطأ في معالجتها تحت مختلف الحجج.

ولذلك فإن إدارة الشركة لم يعد يهمها أن تربح أو تخسر الشركة ما دامت الفوائض تـذهب إلـى صندوق المالية وما دامت الخسارة تسدد من الصندوق.

ثالثاً: وتبدو علاقة وزارة المالية بالقطاع العام الصناعي من خلال عملية الرقابة المالية التي يمارسها الجهاز المركزي للرقابة المالية فمن المعروف ان شركات القطاع العام تخضع في نهاية المدة المحاسبية إلى تدقيق حساباتها الختامية من قبل جهة خارجية عنها. وتعتبر عملية التدقيق هذه في غاية الأهمية، فمن خلالها يمكن الكشف عن الانحرافات المالية والكشف عن اقتصادية العمل واستخراج النسب الاقتصادية والتدقيق فيها.

لكن على صعيد الواقع نجد أن الجهاز المركزي للرقابة المالية عاجز في وضعه الراهن عـن القيـام بالمهمة الموكلة إليه في تدقيق حسابات الشركات على النحو الذي يحقق الغاية، والسبب في ذلك يعود إلـى عاملين:

1- ضعف الجهاز من حيث العدد والكفاءة.

2- العقلية التي يعمل بها، إضافة إلى استمرار ربطة بوزير المالية.

وقد أدى ذلك إلى تراكم أعمال الجهاز وانصرافه أحياناً إلى التدقيق في أمور صغيرة.

2 - العلاقة مع وزارة التموين والتجارة الداخلية:

لعل أهم جوانب هذه العلاقة هي ولاية هذه الوزارة على الأسعار فأسلوب تحديد الأسعار لديها واليته غالباً ما يوقع شركات الإنتاج في الحرج وأحيانا كثيرة في الخسائر دون تحديد الجهة التي تتحمل الفروق ما بين التكاليف الفعلية والأسعار المحددة وعندما تتغير ظروف التكاليف تطالب الشركة بتعـديل السـعر فـإن الإجراءات لتعديل السعر تأخذ وقتا طويلا فلا هي قادرة على إيقاف البيع ولا هي قادرة على تحمل الفرق ما بين التكلفة والسعر وفي أحيان أخرى تصدر الأسعار بما يقل عن سعر التكلفة دون أن تحدد الجهة التي عليها أن تسدد الفرق مما يوقع الشركة في الخسارة.

ورافق ذلك كله إن مستويات الأسعار ترتفع في حين أن الأجور بقيت في مستويات منخفضة مما خلق شعورا بالمرارة لدى العاملين ودفعهم للبحث عن مجالات جديدة تسمح لهم بزيادة أجورهم عن طريق العمل الإضافي والأعمال الأخرى التي تتراوح بين الأعمال المشروعة وغير المشروعة وانعكس ذلك على مستوى الأداء من جديد، فاصبح البعض ينظر إلى عمله الأساسي على انه تحصيل حاصل، فلا يبذل أي جهد في سبيل تحسينه، لا بل يسعى للتهرب من الأعمال فشاع جو التكاسل والتواكل أغلب الأحيان.

ب- المعوقات التي تواجه القطاع الخاص الصناعي:

لعل أهم هذه المعوقات نشأت تاريخياً منذ أواخر الخمسينات، وتمثلت في إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار الكبير في الصناعة، فبعد التأميم الحاصل للشركات الصناعية الكبرى في عهد الوحدة ثم في ظل ثورة الثامن من آذار في الستينات اقتصر دور القطاع الخاص الصناعي في مجال الصناعات الصغيرة والورشات وفي بداية السبعينات وبعد ظهور سياسة اقتصادية جديدة منفتحة على القطاع الخاص، لم يتم توجه فعلي للاستثمارات الصناعية الكبيرة من قبل هذا القطاع إنما توجه نحو الاستثمار والعمل في مجال الخدمات والتجارة والوساطة والسياحة فيما عدا حالات محدودة.

وظل القطاع الخاص متردداً في الإقدام على الاستثمار الصناعي الكبير لعوامل عديدة منها:

1-عدم وضوح سياسية الدولة في هذا المجال على نحو كامل، يحدد بشكل قاطع مجالات عمل كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الصناعي.

2-الخشية من التأميم لدى إقامة مشروعات صناعية كبيرة.

3-عدم تشجيع إحداث شركات مساهمة كبرى في المجال الصناعي.

4-تعقيد إجراءات الترخيص الصناعي.

5-عدم وجود دراسات اقتصادية فنية وعملية لمسألة النشاط الصناعي.

6-نزعة الاستثمار الفردي لدى المواطنين وعدم الرغبة في المشاركة وتكوين شركات كبرى.

7-وجود أعباء ضريبية كبيرة، والتي تنعكس على تكلفة السلع المنتجة وقدرتها على المنافسة الخارجية، ومن هذه الضرائب، ضريبة ريع الآلات وضريبة دخل الأرباح الصناعية وضرائب ورسوم التصدير والرسوم الجمركية على المواد المستوردة الداخلة في الصناعة المحلية.

8-أساليب التسعير: حيث تقوم الجهات التموينية عادةً بوضع تسعيرة محددة لكل منتج، وهذه التسعيرة غالباً لا يتم وضعها وفق أسس مدروسة لتكلفة المنتج، فكثير من بنود التكاليف لا يتم احتسابها ضمن التسعيرة، مما يجعلها قريبة جداً من تكلفة المنتج، وهذا يلحق الضرر والخسارة أحياناً بالمنشأة.

9-عدم وجود هامش ربح مُغري من النشاط الصناعي في الوقت الذي تدر فيه أعمال تجارية أخرى أرباحا كبيرة.

10-عدم وجود أجهزة تمويلية قادرة على مواجهة احتياجات القطاع الخاص التمويلية وعدم قيام المصرف الصناعي بدوره في هذا المجال.

وما يزيد الوضع صعوبة في المنطقة الساحلية.

أ: افتقار محافظات الساحل السوري إلى رؤوس أموال قادرة على إقامة صناعات ضخمة، فالذين يملكون الكتل النقدية والمهارات لإقامة منشآت صناعية ضخمة يعدون على الأصابع، مع ملاحظة الإحباط الذي

أصاب الكثيرين من الذين أودعوا أموالهم لدى جامعي الأموال وهذا ما أثر بشكل كبير على واقع السيولة النقدية في هذه المحافظات.

ب: ضيق السوق في هذه المحافظات وهو العامل المهم لأن معظم الصناعات المحدثة هي صناعات بسيطة صنعت للسوق المحلية، وليست للسوق الخارجية والمنافسة ولو كانت صناعاتنا قادرة على المنافسة بالشكل المطلوب لكانت المدن البحرية ذات نشاط صناعي وتجاري واسع ومتميز.

خامسا: الصناعة والبيئة في المنطقة الساحلية:

بدأ اهتمام الإنسان بالبيئة منذ أواخر القرن الماضي، مع التقدم الحاصل في الصناعة، لقد كانت الطبيعة سابقا كفيلة بوسائلها وأساليبها في حفظ التوازن البيئي القائم ولكن مع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وما صاحبه من تدهور سريع للبيئة، بدأت تبرز الحاجة إلى معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الصناعة على البيئة المحيطة بالمجتمعات الحضرية.

إن أهم مصادر التلوث ولدتها وتولدها العمليات الصناعية، وتتمثل هذه المصادر أساساً في تلك النواتج الثانوية والنفايات التي لا ترى المصانع حاجة لها فتلقي بها خارجاً، مطلقة إياها في الجو إن كانت نفايات غازية، أو ملقية إياها في الماء إن كانت سائلة أو صلبة خفيفة أو ملقية بها على الأرض إذا كانت نفايات صلبة كبيرة.

وبالعادة فان الصناعات تقوم بتحويل الخامات المختلفة إلى منتجات نهائية أو نصف نهائية فنتج بذلك الكثير من المواد الثانوية التي لا ترى فيها نفعاً اقتصادياً فتعتبرها نفايات، وتصبح معادلة الإنتاج الصناعي: خامات + طاقة = منتجات + نفايات.

إن المنطقة الساحلية التي تضم العديد من المنشآت الصناعية كما ذكرنا تعتبر من المناطق شديدة التلوث ففي هذه المنطقة صناعات نفطية وصناعة الكهرباء وصناعة الأسمنت وهذه الصناعات تعتبر من أهم الصناعات الملوثة للبيئة.

ا- **تكرير النفط:** تعتبر مرحلة تكرير النفط من أخطر مراحل التلوث البيئي المرتبطة بالصناعة النفطية ومصفاة بانياس التي تبلغ طاقتها السنوية حوالي /6/ مليون طن متري.

أي نصف استطاعة القطر. تعتبر من المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة وهي ملوثة للهواء والماء والتربة.

بالنسبة للملوثات الهوائية: تأتي من الغازات الكبريتية. حيث تستخدم المصفاة وقود الديزل لتوليد الكهرباء وتشغيل المحطات الخاصة بمعالجة النفط، حيث يوجد في المصفاة

/3/ مراجل يستهلك الواحد منها /900/ طن فيول في الساعة وبالتالي يكون مجموع الاستهلاك اليومي /64800/ طن فيول تطلق حوالي /3240/ طن كبريت في اليوم (18)

ومن الغازات الأخرى أول أوكسيد الكربون وأكسيد النتروجين والمواد الدقيقة، والناتجة عن أفران الوحدات (المسخنات) والمراجل في وحدات التقطير الجوي والفراغي وهدرجة الكيروسين وزيت الغاز.. الخ.

وهذه الملوثات تحول الهواء إلى مادة حامضية ذات صفات أكلة تتلف المباني القائمة وتلحق أثرا بليغاً بجهاز التنفس للإنسان والحيوان مما يزيد في الأمراض والوفيات.

وبالنسبة للملوثات المائية فانه نظراً لحاجة المصفاة إلى المياه لأغراض التبريد وتوليد البخار اللازم للعمليات وللتسخين وللغسيل والمكافحة، ينجم عن ذلك إن بعض هذه المياه تتلوث بمكونات النفط الخام أو

المواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في المصفاة و نظراً لأن هذه المياه تعود و تلقى في البحر فإنها تـؤثر على البيئة المائية والكائنات الحية فيها، حيث نلاحظ بقع الزيت بصورة واضـحة وخاصـة فـي مواسـم الاصطياف.

ويحتوي النفط الخام على بعض المواد الصلبة كالرمال والأطيان التي تترسب في قعر الخزانـات وكذلك تقوم وحدات التكرير المختلفة بإنتاج مواد صلبة أخرى مثل فحم الكوك وبقايا العامل المساعد والصدأ والترسبات الصلبة من وحدات معالجة المياه.

وتقدر الفضلات الصلبة بحوالي /4-7 /طن يومياً لمصفاة بطاقة /200 /ألف برميل يومياً (19).

ب- **صناعة الكهرباء:** تعتبر الكهرباء من أهم الصناعات لأنها تستهلك مباشرة من قبل السكان وتدخل كوسيط في الكثير من النشاطات البشرية والصناعية والخدمية، ومن أهم الملوثات الناتجة عن صناعة الكهرباء فـي محطة بانياس الكبريت وبعض الغازات الضارة مثل ثاني أوكسيد الكربون، كما تساهم في تلويث المياه فهي تعتمد على /4/مراجل يستهلك المرجل الواحد منها /17500 /م3/سا مياه.

وبالتالي يقدر حجم المياه المستهلكة من البحر يوميا بحدود /161000 /م3، تعاد إلى البحـر بعـد استخدامها في عمليات التبريد وتحمل معها الكثير من الملوثات كما ترفع من رجة حرارة المياه /8-10/درجة مئوية فتؤدي إلى قتل الأحياء في المياه البحرية المجاورة للمحطة (20).

ج - صناعة الأسمنت: تؤثر شركة إسمنت طرطوس على البيئة من ناحيتين:

الناحية الأولى: هي التأثير على شكل الطبيعة من خلال عمليات الحفر للحصول على المادة الأولية حيث أن طن واحد من الإسمنت يحتاج إلى (1.75) طن مادة أولية. وهذا المعمل يحتاج يوميا إلى /10500/طن مواد أولية ويطرح منها /4500/طن على شكل غبار وغاز. مع العلم إنه أقيم على مساحة واسـعة مـن الأرض المزروعة بأشجار الزيتون (21)

والناحية الثانية: فهي كميات الغبار التي تطلقها صناعة الإسمنت في الهواء سيما وإن المعمل قريـب مـن المناطق السكنية، وهو قد حول الكثير من المناطق المجاورة إلى صحارى خلال فترة وجيزة من الزمن، حيث ان تراكم الغبار على أوراق وجذوع الأشجار يمنعها من التنفس وإتمام عملة التركيب الضوئي وتؤدي مـع مرور الزمن إلى موتها.

يضاف إلى ذلك كميات المياه التي تستهلكها هذه الصناعة وتعيد طرحها محملة بالملوثات الصناعية، إذا أن كل طن واحد من الإسمنت يحتاج (11.5) متر مكعب من المياه.

إضافة إلى الصناعات السابقة يوجد الكثير من الصناعات التابعة للقطاع العام وهي ملوثة للبيئة بشكل أو بأخر على سبيل المثال:

- معامل النسيج في اللاذقية وجبلة: حيث ينتج عن هذه المعامل مواد كيميائية مثل أمـلاح الكالسـيوم والمغنيزيوم وحمض الكبريت وحمض كلور الماء إضافة إلى الأصبغة الحاوية على الكروم السداسـي شديد السمية والكبريت والكلور. إضافة للتلوث الحراري الناجم عن ارتفاع حرارة هذه الملوثات.
- معمل الكونسروة في جبلة: حيث تتصف مخلفات هذا المعمل بارتفاع كبير في نسبة المواد العضوية القابلة للتحلل اللاهوائي إضافة إلى المواد العالقة أحيانا والتلوث الحراري.
- كما يعتبر مصنع الألمنيوم في اللاذقية من الصناعات الملوثة للماء والهواء نتيجة الغازات المنطلقة منه ونتيجة رمي مخلفاته في النهر القريب منه.

- ومن الصناعات الأخرى الملوثة والتي تطلق الروائح والغازات الضارة، مصنع التبغ والتنباك ومصنع المحركات الكهربائية ومقالع الحجارة والرخام وخلطات الإسفلت وجميعها تطلق غازات أول وثاني أوكسيد الكربون والعديد من الغازات الضارة الأخرى.

أما في القطاع الخاص فتنحصر المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة بصناعات استخراج زيت العرجوم التي تلوث الجو بغاز الكربون والهباب الأسود إضافة إلى معاصر الزيتون التي يتجاوز عددها في المنطقة الساحلية /300/ معصرة، والتي تلوث التربة بما تنتجه من مخلفات كالحموض والأسيد الذي يسري مع المياه ويتسرب في الأراضي مما سيؤثر على المياه الجوفية ومياه الشرب بشكل عام. ومن المنشآت الملوثة بشكل أو بآخر الصناعات الكيميائية التي تلقي بمخلفاتها دون أي معالجة.

أخيراً لابد من الذكر ان المنطقة الساحلية تتعرض لنوع آخر من التلوث وهو التلوث الضجيجي الذي تسببه أو تشارك فيه اغلب المنشآت الصناعية في المنطقة، ومن المعروف إن الضجيج يسبب الارتباك العصبي والهضمي، وزيادة في توتر العضلات وارتفاع الضغط الشرياني وضعف سرعة الدورة الدموية وقد يؤدي إلى مشاكل سمعية حادة.

لعلنا الآن، وبعد هذا الاستعراض البسيط، لما خلفته الصناعة من أضرار على البيئة في المنطقة الساحلية نتيجة إقامة هذه الصناعات والتي تطلق في الهواء، وتقذف إلى الماء والتربة العديد من المنتجات الثانوية والفضلات التي تؤثر على الإنسان و الحيوان والنبات.

لعلنا ندرك أولاً ضرورة دراسة سلوك الملوثات من حيث هو سلوك معقد الجوانب والاتجاهات،وذلك من خلال القنوات التي تمر بها تلك الملوثات والتحولات التي تطرأ عليها والآثار التراكمية لها.

وثانياً إنه ليست هناك مرحلة عدم تلوث **zeropollation** وهذا الأمر قد يكون مستحيلاً تحقيقه، ولكن الهدف من أي دراسة وإجراء معالجة لمسائل التلوث هو الوصول إلى الحد الذي يمكن للطبيعة ان تتولاه لإعادة التوازن البيئي إلى ما كان عليه.

وثالثاً دراسة الأثر البيئي لأي صناعة مستقبلية في المنطقة الساحلية وأخذه بعين الاعتبار قبل إقامتها.

النتائج والتوصيات:

- إن مهمة التصنع كجوهر لعملية التنمية في المنطقة الساحلية، ينبغي أن يحقق هدفين متكاملين، الأول هو تعزيز موقع الصناعة في اقتصاد المنطقة، وخاصة في مواجهة القطاع الزراعي والثاني هو تغيير الهيكل الداخلي للصناعة وخاصة في مواجهة الصناعات الملوثة للبيئة.

إن مهمة الصناعة على هذا النحو تعتبر تحريكاً لعملية التنمية باتجاه تصحيح الهيكل المشوه لاقتصاد المنطقة، والتوصل إلى هيكل أخر أكثر كفاءة وأكثر تكاملاً وأكثر اتساعاً.

- لكل من القطاع العام والخاص دور في تنمية المنطقة، ولذلك يجب أن يبقى هذا الدور ويحدد وفق متطلبات التنمية وفي ضوء إمكانيات كل منهما.
- إن نظرة بسيطة على مواقع المشروعات الصناعية العامة والهامة بنفس الوقت تبين كما ذكرنا إن أغلبها في المدن الساحلية من المنطقة، ولذلك يجب إقامة مشروعات صناعية ومراكز تنمية صناعية في المدن الداخلية (الحفة- القرداحة – القدموس – الشيخ بدر- صافيتا).

- إن محور (دمشق- حلب) يستأثر بـ /80%/من المشروعات الصناعية الخاصة وهذا غير منطقي إطلاقا، لذلك يجب إعادة التوازن ونشر الصناعات في جميع مناطق القطر ومنها المنطقة الساحلية عن طريق الدولة التي تمتلك الوسائل والأدوات اللازمة لتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة على مستوى الكلي للقطر. فعلى سبيل المثال:
بإمكان الدولة أن تمنح من يقوم بإنشاء مشروعه في المنطقة الساحلية قروض طويلة بفائدة رمزية علاوة على إعفاءه من الضرائب وتقديم الأرض مجاناً.
- يجب الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يمنحها الموقع الجغرافي للمنطقة الساحلية فمثلاً يمكن أن نستفيد من وجود المرافئ لإقامة الصناعات التصديرية أساسا.
- يجب أن تستفيد من الخامات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وخصوصا الحمضيات والخضار المنتجة بكميات كبيرة. ولاشك ان ذلك يعود بالفائدة على القطاعين معا
- (الصناعة والزراعة).
- يجب دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الريف كصناعة السجاد اليدوي والصناعات الحرفية الأخرى، بهدف شد أبناءه للعمل فيه وإيقاف الهجرة إلى المدينة. ولأن هذه الصناعات تمتص الطاقة المعطلة من الشباب القادرين على العمل وتساهم مساهمة فاعلة في زيادة معدل الدخل القومي الإجمالي.
- يجب الإسراع في إنجاز المدن الصناعية في كل من اللاذقية وجبلة وطرطوس والعمل على إنشاء مدن جديدة في المناطق الداخلية، نظراً لأهمية هذه المدن في التخلص من الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية والحرفية على حساب الأراضي الزراعية والسكنية، كما إن هذه التجمعات الصناعية الحديثة تساهم في حماية البيئة من الآثار الناجمة عن المخلفات السائلة والصلبة والغازية عن طريق إقامة محطات معالجة مشتركة للأنشطة المتماثلة وإعادة المخلفات القابلة للتصنيع إلى دورة الإنتاج كالفضلات المعدنية والبلاستكية والورقية و الزجاجية.
- لابد من الإشارة أخيراً، إلى أن المنطقة الساحلية وما تتوفر فيها من إمكانيات تنمية طبيعية وسياحية يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية تجعل من هذه المنطقة الرئة التي يتنفس منها الشعب السوري، ويلجأ إليها دائماً، ولهذا فلا بد من اختيار مواقع المنشآت الصناعية بعناية فائقة، كما إن هذه الصناعات ينبغي أن تكون صناعات نظيفة، كما ومن الضروري أن توضع المخططات التنظيمية المتزامنة لكل مكونات هذه المنطقة وبما يجعل من الفعاليات البحرية والفعاليات الاقتصادية متكاملة مع صناعة السياحة.

الهوامش

1-المجموعة الإحصائية السورية. الجدول رقم (2/1) ص 57.

2-الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري - وزارة البيئة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ((اليونيب)). دراسة غير منشورة - ص5.

3- المجموعة الإحصائية الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. مديرية الإحصاء والتخطيط /1997/. الجداول (43، 47، 91).

4- البعث الاقتصادي العدد/63 / الثلاثاء/7/20 /1999 ص4.

5- الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري، مرجع سبق ذكره. ص15.

6- البعث الاقتصادي. العدد /50 /الثلاثاء /4/20 /1999/ص1.

7- خليفة، سوسن. جريدة الثورة (تعزيز القدرة التنافسية للمرافئ السورية) العدد /10795/ تاريخ 14/شوال 1419 هـ الموافق 1999/1/31 ص12.

8- الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري، مرجع سبق ذكره، ص18.

9- البحرة، مأمون. تقييم للقانون رقم /10/ لعام /1991 /ومشاكل تطبيقه من وجهة نظر المستثمرين الصناعيين، دراسة مقدمة للندوة السورية - الألمانية الأولى حول (السياسة الاستثمارية في سوريا) نيسان 1997 - ص2.

10-الهندي، يحيى. الاستثمار الصناعي في ظل القانون رقم /10 /، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامنة، دمشق /5/4 /1993 /، ص6.

11- محفوض، اياد. جريدة البعث (تجمعات صناعية عاجزة عن استيعاب الأنشطة الاقتصادية والتأهيل الصناعي) العدد /10940/الأربعاء /10/ربيع الأول 1420هـ الموافق 1999/6/23، ص2.

12- معروف، لمى. جريدة الوحدة (كيف تعمل شركة كونسروة جبلة) العدد /4412/الثلاثاء /6 جمادى الأولى/1420 هـ الموافق /17/أب 1999، ص3.

13- حويجة، مروان. جريدة البعث (متابعة ميدانية لواقع صناعة الغزل والنسيج) الأربعاء /1/ربيع الثاني /1420/هـ الموافق /7/14 /1999/ص5.

14- حويجة، جريدة البعث. (من ينقذ شركة أخشاب اللاذقية) العدد 10815 الثلاثاء /24/رمضان /1419هـ/الموافق /1/12 /1999/ص5.

15- قصيبية، هيثم. جريدة الثورة (شركة أخشاب اللاذقية عجز عن المنافسة) العدد /10832/تاريخ/30/ذي القعدة /1419/هـ الموافق/17 الذار 1999/ص5.

16- ديوب، عائدة. جريدة الثورة (شركة الفول السوداني بطرطوس كيف تعالج مشكلة الإنتاج المكدس) العدد /10897/تاريخ /25 صفر 1420هـ الموافق /9 حزيران 1999/ص5.

17- قصيبية، هيثم. جريدة الثورة العدد /10832/مرجع سبق ذكره. ص5.

18- محمد، درويش. رمضان، السكان والبيئة في الجمهورية العربية السورية. رسالة دكتوراه - 1997. جامعة دمشق ص83.

19- الحمش، منير. التنمية الصناعية في سوريا وأفاق تجديدها، دار الجليل للطباعة والنشرة، الطبعة الأولى. دمشق /1992/ص165.

20- محمد درويش، رمضان، مرجع سبق ذكره ص86.

21- المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

REFERENCES المراجع

1- الحامض – خالد. التخطيط الاقتصادي. منشورات جامعة حلب. 1414هـ /1993م.

2- الحمش. ميز. التنمية الصناعية في سورية وأفاق تجديدها – دار الجليل للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. دمشق. 1413 هـ – 1992 م.

3- حبيب – مالك. الموسوعة الاقتصادية للساحل السوري – اللاذقية 1420هـ–1999م

4- زنبوعة – محمود. التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة تشرين. 1415هـ 1996م

5- محمد درويش. رمضان. السكان والبيئة في الجمهورية العربية السورية. رسالة دكتوراة. إشراف. كاظم حيدر. دمشق 1997م.

6- المجموعة الإحصائية السورية. 1998.

7- المجموعة الإحصائية الزراعية. 1997.

8- ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامنة. دمشق – تاريخ /4 /5 /1993م ولغاية1993/11/30

9- الندوة السورية – الألمانية الأولى (سياسات الاستثمار في سورية). دمشق 1997م.

10- الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري – دراسة غير منشورة – وزارة البيئة إعداد مركز /سبليت /يوغسلافيا /1990م.

11-التقرير السنوي لمديرية الصناعة في طرطوس. /1998 /.

12-التقرير السنوي لمديرية الصناعة في اللاذقية /1998 /.